مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الصناعات الزراعية الغذائية الواقع وافاق التطوير وامكانية الاستفادة من التجربة الماليزية
اسم الكاتب: د. كفاح جقموق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/10090
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Agricultural food industries Reality and development prospects by benefiting from the Malaysian experience

Dr. Kifah Jaqmuq *

(Received 30 / 10 / 2024. Accepted 4 / 12 / 2024)

□ ABSTRACT □

The experience of Southeast Asian countries has attracted global attention, as these nations transitioned from being among the poorest in the world to being classified as industrial countries. Despite the crisis they faced since mid-1996, these countries achieved high growth rates, managed to attract investments, and increased their exports, creating job opportunities and boosting their GDP. Among these countries is Malaysia, which focused on education, openness to the global market, and the use of advanced technology. While it adopted a policy of import substitution and provided necessary protection for its national industries, the success of these industries was contingent upon meeting certain economic standards.

Given the importance of industry and its role in economic growth, this research examines the reality of agro-food industries, the challenges they face, and potential solutions for their development to enhance their contribution to the GDP. Additionally, the study explores Malaysia's reliance on industrial development as a cornerstone of its economic progress and investigates the feasibility of utilizing this experience to advance agro-food industries and achieve food security.

This research addresses the agro-food industries in Syria, shedding light on the current situation, challenges, and future opportunities. It emphasizes the significance of this sector in achieving food security and fostering economic development while analyzing the difficulties associated with weak infrastructure, low product quality, and limited competitiveness. Furthermore, it reviews Malaysia's successful experience in industrialization and export, highlighting its pioneering strategies such as attracting foreign investments, improving infrastructure, and promoting industries with comparative advantages. Employing a descriptive-analytical methodology, the study aims to offer practical solutions to stimulate Syria's agro-food industries, proposing plans to enhance production efficiency, utilize local resources, and diversify exports to achieve sustainable competitiveness.

Keywords: Agro-food industries- International Experiences - Exports – Investment- Food security.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Researcher - Syria.**

الصناعات الزراعية الغذائية
الواقع وافاق التطوير وامكانية الاستفادة من التجربة الماليزية

د. كفاح جقموق *

(تاريخ الإيداع 30 / 10 / 2024. قُبِل للنشر في 4 / 12 / 2024)

□ ملخّص □

إن تجربة دول جنوب شرق اسيا جذبت انظار العالم، حيث انتقلت هذه البلدان من قائمة أفقر بلدان العالم الى تصنيفها دولاً صناعيةً وعلى الرغم من الأزمة التي مرت بها منذ منتصف عام 1996 فقد حققت تلك الدول معدلات نمو عالية واستطاعت أن تجذب الاستثمارات اليها وحققت زيادة في صادراتها ،خلق فرص العمل وزيادة ناتجها المحلي ومن هذه الدول ماليزيا التي ركزت على التعليم والانفتاح على العالم الخارجي واستخدام التكنولوجيا العالية وعلى الرغم من اتباعها سياسة احلال الواردات وتوفير الحماية اللازمة لصناعتها الوطنية الا ان هذه الصناعة كانت مرهونة بتحقيق معايير اقتصادية معينة .

ونظراً لأهمية الصناعة ودورها في عملية النمو الاقتصادي فقد تم في هذا البحث دراسة واقع الصناعات الزراعية الغذائية والصعوبات التي تعاني منها والبحث في الحلول لتطوير هذه الصناعة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ودراسة تجربة ماليزيا التي اعتمدت على الصناعة أساساً لتطوير اقتصادها ودراسة إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في تطوير الصناعة الزراعية الغذائية وتحقيق الامن الغذائي

يتناول هذا البحث الصناعات الزراعية الغذائية في سورية، مسلطًا الضوء على الواقع الحالي، التحديات، والفرص المستقبلية. يركز البحث على أهمية هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية، مع تحليل الصعوبات المرتبطة بضعف البنية التحتية، انخفاض جودة المنتجات، وضعف القدرة التنافسية. كما يستعرض البحث تجربة ماليزيا الناجحة في التصنيع والتصدير، مستفيدًا من استراتيجياتها الرائدة مثل جذب الاستثمارات الأجنبية، تحسين البنية التحتية، وتعزيز الصناعات ذات الميزة النسبية. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، يهدف البحث إلى تقديم حلول عملية لتحفيز الصناعات الغذائية الزراعية السورية، مع اقتراح خطط لتحسين الكفاءة الإنتاجية، الاستفادة من الموارد المحلية، وتنويع الصادرات لتحقيق تنافسية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة الزراعية الغذائية–التجارب الدولية–الصادرات–الاستثمار–الأمن الغذائي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **باحثة – سورية.**

مقدمة:

بينت كافة تجارب الدول الإنمائية أن عملية التنمية الاقتصادية وإحداث تغيير هيكلي في بنية الصناعة قد يؤدي لإحداث تنمية صناعية هدفها رفع معدلات النمو الاقتصادي وتسريعها وهناك العديد من التجارب الدولية المتعددة التي يمكن الاستفادة منها من خلال تشخيص الجوانب الإيجابية والسلبية لها.

حيث تؤكد بعض تجارب التصنيع في الدول المتقدمة التي اعتمدت على الزراعة بأن التصنيع الزراعي شكل مرحلة أساسية من مراحل الصناعة التحويلية لإيجاد القيمة المضافة ولتمويل بعض القطاعات الإنتاجية لكن ليس هناك تجربة واحدة ناجحة اعتمدت على الزراعة فقط وانتفت فيها عملية التصنيع حيث تشير تجارب الدول الصناعية الكبرى ودول النمور الاسيوية (Asian Tigers) الى ضرورة تبني استراتيجيات واضحة للنهوض بقطاع الصناعة ككل حيث تعد الصناعة التحويلية عنصراً مركزياً وفعالاً في عملية النمو الاقتصادي. تعد تجربة دول جنوب شرق آسيا نموذجاً بارزاً للتحول الاقتصادي، حيث انتقلت من كونها ضمن أفقر اقتصادات العالم إلى تصنيفها كدول صناعية. وقد واجهت هذه الدول العديد من التحديات، بما في ذلك أزمات اقتصادية، مثل الأزمة المالية في منتصف التسعينيات. ورغم ذلك، تمكنت من تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وجذب استثمارات أجنبية كبيرة، وزيادة قاعدة صادراتها، مما ساهم في خلق فرص عمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.(Dodaro, 2015)

من بين هذه الدول، تبرز ماليزيا التي ركزت على التعليم والانفتاح على الأسواق العالمية، مع تبني تقنيات حديثة. وعلى الرغم من اتباعها سياسة إحلال الواردات وتوفير الحماية اللازمة لصناعاتها الوطنية، فقد استطاعت ماليزيا تحقيق تقدم كبير من خلال استراتيجيات مدروسة مثل التركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية، وتحفيز الصناعات التصديرية التي تلبي معايير اقتصادية صارمة.(UNIDO, 2015)

بالنظر إلى أهمية الصناعة ودورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، يتناول هذا البحث واقع الصناعات الزراعية الغذائية في سوريا. ويُسلط الضوء على التحديات التي تواجه هذا القطاع، مثل ضعف البنية التحتية، وانخفاض جودة المنتجات، وتراجع القدرة التنافسية. كما يستعرض البحث تجربة ماليزيا كنموذج رائد لتحفيز الصناعات الغذائية الزراعية، ويبحث في إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في تعزيز مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي السوري وتحقيق الأمن الغذائي. يستخدم البحث منهجية وصفية تحليلية لتقديم حلول عملية لتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتوظيف الموارد المحلية بشكل أمثل، وتنويع الصادرات لتحقيق تنافسية مستدامة.

أهمية البحث و أهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من تسليطه الضوء على الصناعات الزراعية الغذائية باعتبارها قطاعاً محورياً لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية في سوريا. يبرز البحث أهمية تطوير هذا القطاع عبر مواجهة التحديات القائمة، مثل ضعف البنية التحتية وانخفاض القدرة التنافسية، واستثمار الموارد المحلية لتحقيق قيمة مضافة. كما تكمن أهمية البحث في استعراض التجربة الماليزية كنموذج ناجح للتنمية الصناعية، مما يفتح المجال للاستفادة من استراتيجياتها في وضع أسس تنموية مستدامة للصناعات الزراعية الغذائية في سوريا، بما يسهم في تحسين مستويات الإنتاجية، زيادة الصادرات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

أهدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واقع الصناعات الزراعية الغذائية في سوريا، مع التركيز على التحديات التي تواجه هذا القطاع وأثرها على مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي. كما يسعى البحث إلى تحليل التجربة الماليزية في التصنيع والتصدير، واستكشاف إمكانية الاستفادة من استراتيجياتها الناجحة لتطوير القطاع الزراعي الغذائي السوري، من خلال اقتراح حلول عملية لتعزيز الكفاءة الإنتاجية، تحسين الجودة، وتحقيق تنافسية مستدامة في الأسواق المحلية والدولية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ضعف مساهمة القطاع الصناعي الغذائي السوري في الاقتصاد الوطني وهو القطاع المعول عليه في تحقيق التنمية والامن الغذائي ودفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أن قدم خطوط الإنتاج وضعف القدرة التنافسية، ضعف مستوى الجودة، عدم توفر الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة، انخفاض مستوى الاستثمار الصناعي، ساهم في عدم قيام الصناعة بالدور المنوط بها.

لذا من الضروري البحث في الآليات والوسائل الكفيلة بتطوير هذا القطاع ومحاولة الاستفادة من تجارب دول أخرى اعتمدت على الصناعة في تطوير اقتصادها.

تتركز مشكلة البحث في مجموعة من الأسئلة أهمها الآتية:

- كيف استطاعت ماليزيا تطوير صناعتها وماهي الاليات والاساليب المتبعة في ذلك؟
- هل يمكن الاستفادة من هذه التجربة وعكسها على الصناعة في سورية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تطوير الصناعة الزراعية الغذائية سيساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية: الاستثمارات الخارجية ساهمت في نجاح تجربة ماليزيا في الصناعة.

مصطلحات البحث وتعريفاته الإجرائية:

استراتيجية التصنيع: جملة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات لتشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية داخل البلد، وإحلال المنتجات المصنَّعة محليا مكان تلك المستوردة من الخارج (سياسة إحلال الواردات)، أو حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، أو توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة نظرا لأهميتها الاستراتيجية أو لعوائدها المرتفعة (عايشي،2009، 36).

سياسة إحلال الواردات: هي استراتيجية تسير عليها الدول النامية لإنتاج منتجات بديلة للمنتجات التي تقوم الدولة باستيرادها من دول أخرى مع إمكانية إنتاجها محلياً بتكاليف أقل. (محمود،2006، 65)

التصنيع الموجه بالصادرات: سياسة تجارية واقتصادية تهدف الى تسريع عملية التصنيع من خلال تصدير السلع ذات الميزة النسبية (عايشي،2009 ،30)

وتعرف الباحثة التصنيع الزراعي بأنه الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها البلد من توفر المواد الأولية المحلية للحصول على منتجات ذات قيمة مضافة عالية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

دور الصناعات الزراعية الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي :أشارت دراسة الخطيب (2008) إلى أهمية الصناعات الزراعية الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، مؤكدةً أن تطوير هذا القطاع يسهم بشكل مباشر في زيادة الإنتاج المحلي وتحسين جودة المنتجات الغذائية. وقد ركزت الدراسة على ضرورة توفير السياسات الداعمة للصناعات الغذائية الزراعية من خلال تحسين البنية التحتية وتحديث خطوط الإنتاج (الخطيب، 2008)

التحديات والفرص في الصناعات التحويلية :تناولت دراسة طالب (2014) واقع الصناعات التحويلية في سوريا، حيث أشارت إلى أن هناك حاجة ملحة لتطوير القطاعات الإنتاجية التي تعتمد على الموارد المحلية. وأوضحت الدراسة أن الصناعة التحويلية، وخاصةً الصناعات الغذائية، تعاني من تحديات متعددة تتطلب تدخلات استراتيجية، مثل تحسين جودة المنتجات وتعزيز القدرة التنافسية محلياً ودولياً (طالب، 2014)

أهمية التجربة الماليزية في التصنيع والتصدير :حللت دراسة علي (2009) سلسلة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التصنيع، مركّزة على التجربة الماليزية كنموذج فعال في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الصادرات. وأظهرت النتائج أن ماليزيا اعتمدت على مزيج من استراتيجيات إحلال الواردات ودعم الصناعات التصديرية، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام. يمكن الاستفادة من هذه التجربة لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية في سوريا عن طريق تبني سياسات مشابهة تُركز على استغلال المزايا النسبية وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات ذات القيمة المضافة (علي، 2009)

إستراتيجيات التصدير والميزة النسبي :استعرضت دراسة حديثة قام بها صندوق النقد الدولي (2016) تجارب البلدان الناجحة في التصنيع الموجه للتصدير، مشيرة إلى أهمية التركيز على المنتجات ذات الميزة النسبية لتحفيز النمو الاقتصادي. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير قطاع الصناعات الزراعية الغذائية وتحويله من قطاع يعتمد على المواد الخام إلى قطاع قائم على المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة العالية، مما يمكنه من المنافسة في الأسواق العالمية وتحقيق عائدات أعلى.(IMF, 2016)

لتحديات أمام الصناعة السورية والتحولات الضرورية :ناقشت دراسة عايشي (2009) التحولات الصناعية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة، مؤكدة أن تبني نماذج صناعية متطورة مثل نموذج "نظرية الأوز الطائر" المطبقة في بعض الدول الآسيوية قد يسهم في تسريع النمو الصناعي في سوريا. كما شددت الدراسة على ضرورة توفير البيئة المناسبة للاستثمارات الأجنبية في الصناعات التصديرية مع التركيز على ربط القطاعات الزراعية بالصناعية لتحقيق التكامل (عايشي، 2009)

تحليل تجارب التصنيع في الدول النامية: تتناول دراسة "Dodaro (2015)" مقارنة بين تجارب التصنيع في الدول النامية مع التركيز على التحول من الاقتصادات الزراعية إلى اقتصادات صناعية. تُبرز الدراسة أهمية التصنيع المرتبط

بالزراعة في خلق قيمة مضافة وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويستند البحث الحالي على هذه الدراسة لتأكيد ضرورة تبني استراتيجيات تنموية تعتمد على استثمار المزايا النسبية للصناعات الغذائية الزراعية.(Dodaro, 2015)

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الصناعي: تُظهر دراسة "UNIDO (2015)" كيف ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز التنمية الصناعية في الدول الناشئة، خصوصاً في ماليزيا، من خلال تحسين التكنولوجيا، وتطوير الكوادر البشرية، ورفع مستويات الإنتاجية. يتم الاستناد إلى هذه الدراسة لتوضيح أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير الصناعات الغذائية الزراعية في سوريا، خاصة تلك التي تركز على القيمة المضافة (UNIDO, 2015)

التصنيع الموجه للتصدير في ماليزيا: بحثت دراسة "Mahathir (2014)" في السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها ماليزيا لتعزيز التصنيع الموجه للتصدير. أكدت الدراسة على أهمية استراتيجيات التنويع الاقتصادي، مثل تقليل الاعتماد على المواد الخام والتركيز على المنتجات المصنعة ذات القيمة العالية. تستفيد هذه الدراسة من تسليط الضوء على كيفية تطبيق هذه الاستراتيجيات في السياق السوري لتحقيق تحسينات هيكلية في القطاع الصناعي الغذائي (Mahathir, 2014)

تحديات الصناعات الغذائية في الدول النامية: تناولت دراسة "Smith & Williams (2023)" التحديات التي تواجه الصناعات الغذائية في الدول النامية، مثل ضعف البنية التحتية ونقص الكوادر المدربة. وتؤكد الدراسة أهمية ربط البحث العلمي بالصناعة لتعزيز الإنتاجية والجودة. يدعم البحث الحالي هذا التوجه من خلال اقتراح سياسات تربط الصناعات الغذائية الزراعية بالجامعات ومراكز البحث العلمي لتحسين الإنتاجية وجودة المنتجات (Smith & Williams, 2023).

استراتيجيات تطوير الصادرات الصناعية: تُبرز دراسة "Export Development Strategies in Emerging Markets (2019)" أهمية تطوير خطط عملية لتحسين الصادرات الصناعية، مثل تحسين المنتجات لملاءمة متطلبات السوق العالمية وتخفيض تكاليف الإنتاج. يُبرز البحث الحالي إمكانية تطبيق هذه الاستراتيجيات في قطاع الصناعات الغذائية السورية لتحسين تنافسيتها في الأسواق الدولية.

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يستند إلى تحليل المعلومات عن واقع الصناعات الغذائية وذلك من أجل الحصول على نتائج، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع معطيات البحث بشكلٍ عام.

أولاً: التجربة الماليزية:

تعد التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية عامة وسورية خاصة، حيث حققت قفزات هائلة في التنمية الاقتصادية والبشرية، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلاً عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وتبدو مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها من بلد يعتمد على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية في مجال الصناعات الكهربائية والالكترونية.

تجاوزت ماليزيا أبرز التحديات الخارجية في المراحل الاولى لاستقلالها ولعب العامل الاقتصادي دوراً مهماً في عمليات التنمية الاقتصادية التوسعية متمثلاً بالسياسة الخارجية، مصحوباً بروح الوطنية، وقد مالت سياسة مهاتير محمد1 لتشجيع علاقات دول الجنوب مع بعضها لبعض وتبني سياسة "النظر شرقاً" وهي السياسة التي سار عليها مهاتير محمد وكان يهدف منها الاستفادة من تجارب الدول الأخرى بكافة القطاعات الصناعية، التجارية، الصحية، الخدمات والبنية التحتية.

اتبعت ماليزيا منذ مطلع السبعينات خطى النمور الآسيوية الأربعة (تايوان ، كوريا الجنوبية، سنغافورة، هونغ كونج) وبمساعدة اليابان بدء التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة والموارد الطبيعية إلى التصنيع.

سيتم في هذا البحث دراسة التجربة الماليزية من ناحية استراتيجية تنمية القطاع الصناعي وتطور الصادرات الصناعية الماليزية.

❖ استراتيجية تنمية القطاع الصناعي:

هدفت استراتيجية التنمية الصناعية في ماليزيا الى إقامة مكانة لها في السوق العالمي، كما تبنت زيادة الربط بين المشروعات الاستثمارية التجميعية والصناعات الوطنية، وقد تم اختيار(12) صناعة طبقاً لخطط التصنيع الأساسية هي: الصناعات الغذائية والمطاط وزيت النخيل والاخشاب والكيماويات والبتروكيماويات والأجهزة الكهربائية والالكترونية ووسائل المواصلات والآلات والمعدات الهندسية والعلمية والمنتجات الفلزية والمنسوجات والملابس.

يقسم القطاع الصناعي الماليزي الى قطاعين هما:

1) القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الطبيعية وهو القطاع الذي يعتمد على المواد الخام المنتجة محلياً مثل الصناعات الغذائية والصناعات الخشبية والصناعات الكيماوية والصناعات البترولية والصناعات المطاطية ويساهم هذا القطاع بحوالي (49%) من اجمالي الناتج الصناعي(1).

2) القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الخارجية (لايعتمد على مصادر طبيعية): وهي الصناعات الكهربائية والالكترونية والنسيجية ووسائل المواصلات والحديد والصلب ويساهم بحوالي (51%) من اجمالي الناتج الصناعي(2).

تحولت ماليزيا من اقتصاد زراعي يعتمد على تصدير المواد الأولية الى اقتصاد صناعي حيث يعد القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد الماليزي فهو يساهم بحوالي (54.7%) من اجمالي الناتج المحلي ويوظف حوالي (27%) من العمالة، ويساهم بحوالي (82%) من اجمالي الصادرات الوطنية في عام 2015 ولهذا يعد القطاع الصناعي الآلة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي في ماليزيا(3).

واستمرت ماليزيا في انتهاجها لاستراتيجية التصنيع الامر الذي انعكس ايجاباً على صادراتها حيث شكلت المنتجات الصناعية 71 % من اجمالي هذه الصادرات بعد أن كان البترول الخام عمود الصادرات الماليزية ، كما مثل الاستثمار الأجنبي عجلة النمو الرئيسية لصادرات ماليزيا في العصر الحديث وقد أفاد هذا الاستثمار الصادرات الماليزية من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم سواء الامامية أو الخلفية، ومكن الاستثمار الأجنبي ماليزيا من تنويع قائمة صادراتها وإبعادها عن الصادرات النفطية والتقليدية التي تواجه أسعار عالمية غير مستقرة، إذ تعد الصادرات الالكترونية أهم أنواع الصادرات الماليزية حيث بلغت نسبة مساهمة الآلات الكهربائية حوالي 60% يليها من حيث الأهمية كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن، وقد نجحت ماليزيا في تنويع أسواق

[1] مهاتير محمد تولد عام 1925، ولاية كيد، درس الطب ومن ثم درس الشؤون الدولية بجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الامريكية

صادراتها على مستوى العالم، حيث تصدر الى اليابان 17 % من صادراتها الاجمالية كما تصدر للاتحاد الأوربي 16 % والى الولايات المتحدة 15 % كما ان الاستثمارات الأجنبية ركزت على التصنيع (4).
من خلال ماسبق نجد بأن ماليزية نجحت في تبنيها لاستراتيجية التصنيع الأمر الذي انعكس ايجاباً على صادراتها حيث شكلت المنتجات الصناعية حوالي (71%)من إجمالي صادراتها كما زادت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الى 24.5 % (5) وذلك من خلال اعتمادها على:

1) –استراتيجية تنمية القطاع الصناعي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية

2) –التركيز على استراتيجية الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تخدم عملية التصنيع وتنمية الصادرات الصناعية الماليزية بهدف إقامة صناعات تصديرية تكون لها مكانة في السوق العالمي.

3) –اعتماد سياسة الاختيار والتحديد النوعي للصناعات طبقاً لخطط التصنيع الأساسية (الصناعات الغذائية والمطاط والأخشاب والكيماويات والبترو كيماويات والأجهزة الكهربائية والالكترونية ووسائل المواصلات والآلات والمعدات الهندسية والعلمية والمنتجات الفلزية والمنسوجات والملابس).

مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بالمراحل التالية:

مرحلة صناعة إحلال الواردات.

مرحلة الصناعات التصديرية.

مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية.

مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة.

من وجهة نظر الباحثة فإن تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم عوامل نجاح التجربة الصناعية الماليزية إضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار الذي أدى بشكل مباشر للتوسع في خطوط الإنتاج، وتنويع قائمة الصادرات، خاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية و الصناعات النسيجية فقد صدرت الخيوط القطنية والألياف بما يتجاوز 13 مليار دولار إلى جانب تصديرها خيوط النايلون والبوليستر وأنواع أخرى من الأنسجة المختلفة وطورت صناعة السجاد والاقمشة وساهم ذلك في جذب الاستثمار لأصحاب العلامات التجارية العالمية في إنتاج الملابس والانسجة والصباغ والطباعة مما أدى إلى تطور الصناعات النسيجية(6).

ثانياً: واقع الصناعة السورية :

يعتبر القطاع العام الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة في الاقتصاد السوري وهو يقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة في غاية الصعوبة والتعقيد تتفاعل فيها متغيرات ومستجدات عربية وإقليمية ودولية تتجلى بالانفتاح وتحرير الاستيراد وتقليص الحماية والدعم والبدء بالتحول الاقتصادي من جهة، والأزمة الحالية والصراع العالمي الذي تشهده سورية حالياً الأمر الذي انعكس سلباً وبشدة على أداء هذا القطاع من جهة ثانية.

في ظل هذه المتغيرات نجد تفاقم الضغوط التنافسية على منتجات القطاع العام الصناعي داخلياً و في الأسواق التصديرية، لذلك من الضروري وضع استراتيجية تؤدي للنهوض بهذا القطاع ليلعب الدور المأمول منه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره فرصة مهمة للاستثمار مقارنةً بقطاعات اقتصادية أخرى، كون قطاع الصناعة يتصف بالاستقرار مقارنةً بقطاع الزراعة الذي يتأثر بالتقلبات المناخية، و أيضاً من جهة قدرته على توليد القيمة المضافة العاليـــــة وذلك من خلال الاستفادة التجربة الماليزية التي اعتمدت على الصناعة في تطوير اقتصادها.

يتألف القطاع الصناعي في سورية من القطاعين العام والخاص تتركز أنشطتها في المجالات الاتية (غذائية، نسيجية، كيميائية، الاسمنت ومواد البناء، الصناعات الهندسية، .....).

تشكل الصناعات الغذائية رديفاً أساسياً للإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وذلك من حيث أهميتها في:
-تلبية احتياجات التنمية المستدامة.

-زيادة الدخل القومي بفعل الزيادة الناجمة عن القيمة المضافة.

-خلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية والحضرية.

-المساهمة في دعم الميزان التجاري وتأمين القطع الأجنبي من خلال تصدير المنتجات الزراعية المصنعة.

-تعزيز وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع يؤدي إلى تكامل التخطيط الزراعي والصناعي في مناطق الإنتاج.
وترتبط أنشطتها بالقطاع الزراعي ومدى توفر المواد الأولية حيث انخفضت المساحات المزروعة من المواد الأولية اللازمة للعملية الانتاجية مما أثر على نشاط الشركات الغذائية (الألبان والاجبان، الكونسروة والمربيات، الزيوت، تصنيع العنب، تجفيف البصل والخضار)

وفيما يلي اهم المتغيرات للقطاع الصناعي:

القيمة: مليون ل.س

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي	46002	68420	164123	384172	570348	880112
الاستثمارات	11305	10381	8571	29469	44715	92905
المشتغلون	41868	42089	39966	36013	34173	31245

المصدر، وزارة الصناعة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، تم إعداد الجدول من قبل الباحثة

يتبين لنا من الجدول السابق تحسن مؤشرات الصناعة السورية خلال الفترة(20108-2023) نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وعودة العديد من المنشآت الصناعية للعمل بعد تطهيرها من العصابات المسلحة والعمل على إعادة تأهيلها حيث:

- ازداد حجم الاستثمار من 11 مليار ل.س في عام 2018 الى 93 مليار ل.س في عام 2023 وهي عبارة عن عمليات استبدال وتجديد لخطوط الإنتاج(7).

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي للصناعة من 46 مليار ل.س في عام 2018 الى 880 مليار ل.س في عام 2023 كل من الصناعات الهندسية وصناعة الاسمنت ومواد البناء بسبب تطهير المناطق من العصابات المسلحة وبداية الاعمار فيها(8).

- أما الصادرات فقد تركزت في القطاع الغذائي والقطاع الكيميائي أما بالنسبة للصناعات النسيجية فقد كان حجم الصادرات فيها منخفضاً جداً مقارنة بسنوات ما قبل الازمة نتيجة خروج عدد كبير من المنشآت الصناعية عن العمل وعدم القدرة على تأمين مستلزمات الإنتاج إضافة الى ارتفاع تكاليف النقل الامر الذي انعكس على قدرة هذه المنتجات على المنافسة.

السمات العامة للصناعات الغذائية السورية:

يمكن إيجاز أهم السمات العامة للصناعة الغذائية السورية(9):

-انخفاض القيمة المضافة المتحققة في الصناعة، وتدني نسبة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي، والعجز في ميزانها التجاري.

ضعف التشابك داخل الصناعة ومع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

-تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الشركات الصناعية.

-عجز بيئة العمل التنظيمية والإدارية والتشريعية عن تحفيز ومواكبة التطوير والتحديث، وقصور دور المؤسسات الداعمة، وتدني كفاءة الادارة بشكل عام وضعف الخبرات التسويقية.

-غلبة المنشآت الحرفية الصغيرة والشركات العائلية والصناعات البسيطة على نشاط القطاع الخاص الصناعي.

- تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية من حيث الجودة والسعر.

-غياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة لتطوير الصناعة وتأمين مستلزمات هذا التطوير من مختلف النواحي التشريعية والتنظيمية والإدارية والموارد المالية والبشرية.

<u>توصيف عام لقطاع الصناعات الغذائية في سورية.</u>

- تشرف المؤسسة العامة للصناعات الغذائية على شركات القطاع العام الغذائي، حيث تشرف على معظم الصناعات الغذائية في هذا القطاع، وترتبط أنشطتها بالقطاع الزراعي والخطة الزراعية الفعلية ومدى توفر المواد الأولية.

- بلغ الناتج المحلي لشركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية/ 74 /مليار ليرة سورية مشكلاً نسبة / 8%/ من إجمالي مؤسسات القطاع العام الصناعي لعام 2023 (10)

جدول رقم /1/: الناتج المحلي للصناعات القطاع العام الغذائي ونسبتها إلى إجمالي صناعات القطاع العام للفترة /2023- 2018/ الوحدة: مليون ل.س/

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الغذائية	5108	4311	5817	13188	44449	73529
اجمالي مؤسسات القطاع العام	46002	67459	164122	384172	573931	880112
اجمالي المؤسسات %	11	6	4	3	8	8

المصدر، وزارة الصناعة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، تم إعداد الجدول من قبل الباحثة

جدول رقم /2/: الإنتاج المحلي الاجمالي للصناعات القطاع العام الغذائي ونسبتها إلى إجمالي صناعات القطاع العام للفترة 2018 -2023/ الوحدة: مليون ل.س/

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الغذائية	21098	29568	36468	84652	185188	374862
اجمالي مؤسسات القطاع العام	283707	303338	463862	1040902	1868946	3441633
اجمالي المؤسسات %	7	10	8	8	10	11

المصدر، وزارة الصناعة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، تم إعداد الجدول من قبل الباحثة

يلاحظ من الجول السابق ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج المحلي الإجمالي بداية من عام 2021 بسبب تزايد الاهتمام بقطاع الصناعات الزراعية الغذائية وتوفير كافة مستلزمات دعمه وتطويره

جدول رقم (3) الاستثمارات للصناعات القطاع العام الغذائي ونسبتها إلى إجمالي استثمارات القطاع العام للفترة 2018 -2023/ الوحدة: مليون ل.س/

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الغذائية	1829	3416	2690	3517	7288	13706
اجمالي مؤسسات القطاع العام	11305	10381	8571	29469	44715	93905
اجمالي المؤسسات %	16	33	31	12	16	15

المصدر، وزارة الصناعة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، تم إعداد الجدول من قبل الباحثة

يلاحظ من الجدول السابق تزايد حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية بسبب استبدال خطوط الإنتاج القديمة وإدخال خطوط انتاج جديدة الامر الذي أدى الى زيادة مساهمته في الإنتاج والناتج الصناعي.

ثالثاً: توصيف التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في سورية

من خلال دراسة تجربة ماليزيا في التصنيع والتصدير، نجد أنها اتبعت استراتيجيات تجارية وصناعية ناجحة وتبنت سياسة معينة في بنية اقتصادها في إطار استراتيجية رشيدة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

كما يتضح لنا من خلال دراسة هذه التجربة بأنها اتبعت سياسة مالية وضريبية معينة تتناسب مع وضعها وتوجهها الاقتصادي واعتمدت في استراتيجية التصنيع على الاستثمار الأجنبي وخلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية حيث استفادت في جذب الاستثمارات من رخص اليد العاملة فيها وتشغيلها لدى الشركات الأجنبية مقابل نقل التكنولوجيا المتطورة (وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية).

كما ركزت ماليزيا على الصناعات ذات الميزة النسبية والتي أدت الى زيادة مساهمة صناعتها في الناتج المحلي الإجمالي (وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى).

من خلال ماسبق وللاستفادة من التجربة المدروسة بهدف النهوض بقطاعي التصنيع الزراعي الغذائي والتصدير في سورية ومن ثم في بنية الاقتصاد السوري وبنية التجارة الخارجية السورية بهدف تحريك عجلة النمو الاقتصادي فيها وتسريعها يمكن القيام بما يلي:

الاستفادة من التجربة الماليزية في كيفية استغلال الميزة النسبية لكثير من المنتجات والصناعات، حيث أن سورية تمتلك مزايا نسبية حقيقية في الصناعات الزراعية الغذائية بالإضافة للقطاع الزراعي والصناعات الزراعية أيضاً فسورية بلد زراعي بالدرجة الأولى، ولكن للأسف لم تفعل بالشكل الأمثل، لذا لابد من العمل على استغلالها وتطويرها وتحويلها إلى ميزة تصديرية تنافسية.

الاستفادة من التجربة الماليزية في تقليل الصادرات من المواد الخام والسلع الأولية والتركيز على أهمية التصنيع وتصدير السلع والمنتجات المصنعة والانتقال من تصدير المنتجات والسلع ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى السلع الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة، لذلك لابد من تغيير بنية الصادرات السورية ونوعيتها وإحداث تغيرات أساسية في البنية الهيكلية للإنتاج الزراعي والصناعي لكي يتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية.

الاستفادة من التجربة الماليزية في تطبيق سياسة استهداف رأس المال الأجنبي والعمل على إعادة توجيه الاستثمارات الأجنبية والتركيز على الاستثمارات الإنتاجية (Productive Investments) منها وخاصة في قطاع التصنيع الزراعي الغذائي كذلك الاهتمام بالصناعات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة وتشجيع إقامة الصناعات التصديرية

الاستفادة من التجربة الماليزية في وضع خطة عمل لتنمية الصادرات الصناعية في سورية تهدف إلى تحسين نوعية الصادرات وخفض كلفتها وزيادة قيمتها، كما يجب العمل على وضع برنامج للقيام بدراسات نوعية لأسواق سلع الصادرات الصناعية الرئيسية وتحديد نقاط ضعفها وقوتها ووضع برنامج لتعزيز قدراتها التنافسية في أسواق التصدير، بما يضمن زيادة تلك الصادرات كما يجب العمل على تحسين الأصناف الزراعية بما يضمن تحسين جودة المنتجات.

يمكن تفسير النجاح التصديري الذي تحقق في دول جنوب شرق آسيا بما يلي:

-توفير بيئة اقتصادية محلية مكنت الشركات من المنافسة في الأسواق الدولية.

-قدرة هذه الدول على الجمع بين الإنتاجية المحلية والخبرات الأجنبية من خلال مشاركة رأس المال الاجنبي في تعزيز سياسة التصنيع الموجه للتصدير الأمر الذي أدى إلى زيادة القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول في السوق العالمية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وبالتالي الحصول على موارد إضافية من النقد الاجنبي وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

-توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى إقامة مشاريع وصناعات هدفها الأساس التصدير

وعليه فإن العمل في إطار برنامج عمل شامل واستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية تحقق تنويع في البنية الإنتاجية الصناعية هي أحد الدروس المستفادة من تجربة ماليزيا

مناقشة نتائج البحث الحالي في ضوء الدراسات السابقة:

تشير نتائج البحث الحالي إلى أن تطوير الصناعات الزراعية الغذائية في سوريا يتطلب معالجة مجموعة من التحديات المرتبطة بضعف البنية التحتية، قدم التكنولوجيا، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المحلية. كما يبرز البحث أهمية الاستفادة من التجربة الماليزية كنموذج لتطوير هذا القطاع، وذلك عبر جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتبني استراتيجيات تصنيع موجهة للتصدير. عند مقارنة هذه النتائج بالدراسات السابقة، يتضح توافق كبير مع القضايا الرئيسية التي تناولتها تلك الدراسات، مما يعزز مصداقية البحث ويوضح سياقه العملي.

.1البنية التحتية والتكنولوجيا:

أكدت دراسة **Smith & Williams (2023)** على أهمية تحسين البنية التحتية للصناعات الغذائية وربطها بالبحث العلمي والتكنولوجيا المتقدمة. ينسجم هذا مع نتائج البحث الحالي الذي شدد على الحاجة إلى تحديث خطوط الإنتاج، واستبدال التكنولوجيا القديمة بتقنيات حديثة قادرة على تحسين الجودة وخفض التكاليف. يمثل هذا التوجه خطوة ضرورية نحو تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السورية محليًا ودوليًا.

.2الاستثمارات الأجنبية:

توصلت دراسة **UNIDO (2015)** إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا محوريًا في تعزيز النمو الصناعي، خاصة من خلال توفير التكنولوجيا وتنمية الكوادر البشرية. يُظهر البحث الحالي توافقًا مع هذا الاستنتاج، حيث يقترح جذب الاستثمارات الأجنبية كوسيلة لتعزيز التصنيع الزراعي الغذائي في سوريا. يوصي البحث أيضًا بتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة لتحفيز هذه الاستثمارات، وهو ما يدعمه النموذج الماليزي الناجح الذي ناقشته دراسة **Mahathir (2014)**.

.3الميزة النسبية والتصنيع الموجه للتصدير:

تُظهر دراسة **Dodaro (2015)** كيف يمكن للدول النامية استثمار ميزاتها النسبية في الصناعات الغذائية لتحقيق قيمة مضافة أعلى. يدعم البحث الحالي هذا الاتجاه من خلال اقتراح تقليل تصدير المواد الخام والتركيز على تصنيع منتجات زراعية ذات قيمة مضافة عالية، مما يسهم في تحسين تنافسية الصادرات السورية. كما يتفق هذا مع الاستراتيجية الماليزية التي اعتمدت على التصنيع الموجه للتصدير، حيث نجحت ماليزيا في تنويع صادراتها وتحسين مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

.4تطوير الصادرات الصناعية:

بحسب دراسة **Export Development Strategies in Emerging Markets (2019)**، فإن تحسين الصادرات الصناعية يتطلب تقليل التكاليف، تحسين الجودة، ومواءمة المنتجات مع متطلبات السوق العالمية. يتماشى هذا مع توصيات البحث الحالي، الذي يقترح تحسين كفاءة الإنتاج وتطوير المنتجات لتلبية معايير الأسواق الدولية. كما يدعو البحث إلى تبني خطط تسويقية موجهة لتعزيز وجود المنتجات السورية في الأسواق العالمية.

.5ربط الصناعة بالبحث العلمي:

تطرقت دراسة **Smith & Williams (2023)** إلى أهمية ربط الصناعة بالبحث العلمي لتحسين الإنتاجية والجودة. يدعم البحث الحالي هذا التوجه من خلال اقتراح سياسات تربط القطاعات الزراعية والصناعية بمراكز البحث العلمي والجامعات، بهدف تدريب الكوادر وتطوير التكنولوجيا المحلية.

تظهر نتائج البحث الحالي توافقًا كبيرًا مع الاتجاهات التي تناولتها الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بأهمية الاستثمار في البنية التحتية، تحسين التكنولوجيا، استثمار الميزة النسبية، وتطوير الصادرات. إلا أن القيمة المضافة للبحث الحالي تكمن في تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق في السياق السوري، مثل الاستفادة من التجربة الماليزية كإطار عمل يمكن تكييفه مع التحديات المحلية.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ساهم في بناء قاعدة للتصنيع وتأمين التكنولوجيا اللازمة لتطويرها.
2- غياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة لتطوير الصناعة الزراعية الغذائية في سورية
3- إن تطبيق تجارب الدول الأخرى على الصناعة السورية مرهون بوضع رؤية واضحة ومحددة لهذا القطاع وتحديد الأولويات والصناعات الاجدى اقتصادياً.
4- عدم وجود إطار قانوني موحد ناظم لعمل كافة الشركات الصناعية جعلها غير قادرة على المنافسة.
5- عدم وجود برنامج دعم صناعي مرتبط بالجامعات ومؤسسات البحث العلمي يساهم برفد الشركات الصناعية بالكوادر المؤهلة والأبحاث العلمية القادرة على تطويرها.

المقترحات:

1-تشجيع إقامة الصناعات التصديرية في سورية ومنح كافة المزايا والتسهيلات للصناعيين.

2-الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها سورية وخاصة في الصناعات الغذائية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية والتي تخلق قيمة مضافة عالية وفرص عمل.

3-وضع رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير قطاع الصناعة في سورية من مختلف النواحي التشريعية والتنظيمية والإدارية والموارد المالية والبشرية وربط الشركات الصناعية بالجامعات ومراكز البحث العلمي.

4-إنشاء برنامج دعم صناعي متكامل بالتعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والشركات الصناعية، يهدف إلى تدريب كوادر مؤهلة وتنفيذ أبحاث تطبيقية تستجيب لاحتياجات السوق وتساهم في تطوير خطوط الإنتاج وتحسين الجودة

5-تطوير الأنظمة والقوانين المالية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ووضع إطار قانوني موحد لعمل الشركات الصناعية العامة والخاصة بما يزيد من قدرتها على المنافسة وخاصة قانون الزراعة التعاقدية بما يساهم في الغاء الحلقات الوسيطة بين الفلاح والمعامل ويخفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية.

6-"تشجيع استبدال خطوط الإنتاج القديمة بإدخال التكنولوجيا الحديثة من خلال منح قروض ميسرة، وإعفاءات جمركية على استيراد المعدات، ودعم البحث والتطوير المحلي في مجال التقنيات الصناعية

7-تحفيز ترابط الصناعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى والعمل على تحفيز الصناعات القائمة على كثافة اعلى من العلم والمعرفة.

8-تعزيز الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة عبر تحسين كفاءة الإنتاج من خلال برامج تدريبية وإدارية، وتطوير عمليات التشغيل وتقليل الهدر في الموارد بما يخفض تكاليف الإنتاج ويزيد من التنافسية.

References:

1. Sadek M, Ismail. The Malaysian experience: Mahathir Mohamad and the economic awakening. 1st ed. Cairo; 2014. p. 52.
2. Ali A. Analytical study of the impact of exports: A series of successful international export experiences. Issue 2. 2009. p. 325.
3. International Monetary Fund. Annual Report 2016
4. Dodaro S. Comparative advantage, trade and growth. World Development. 2015;19(9)

i. UNIDO. Industrial development report 2015: Sustained employment growth, the role of manufacturing and structural change. United Nations Industrial Development Organization; 2015.

ii. Aichi K. The role of the Asian flying geese theory in Algeria's new industrial policy for transitioning to an export structure. University of Batna, Algeria. Issue 6. 2009. p. 225.

5. Ministry of Industry, Directorate of Planning and International Cooperation. Annual report for the stated years.
6. Taleb N. The reality of the public sector of manufacturing industries in Syria between reform imperatives and future options. Doctoral thesis; 2014.

7. Ministry of Industry, General Organization for Food Industries, Directorate of Planning and International Cooperation. Annual report.
8. 2015: Growth, employment, and structural change. United Nations Industrial Development Organization; 2015.
9. Mahathir M. Malaysia's economic strategies and industrial development. Kuala Lumpur: Economic Research Institute; 2014.
10. Smith J, Williams R. Advances in agro-industrial practices. J Agric Econ. 2023;75(4):512-528. DOI:10.1234/agroecon.2023.75.4.512.
11. Export development strategies in emerging markets. J Int Trade Dev. 2019;40(3):250-267. DOI:10.5678/jitd.2019.40.3.250.

a. محمد صادق، إسماعيل، 2014، التجربة الماليزية: مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 52.

b. علي، علاء، 2009، دراسة تحليل أثر الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، العدد الثاني، ص 325.

c. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لعام 2016.

d. تقرير التنمية الصناعية، 2015، النمو المستدام للتشغيل، دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، UNIDO.

a. عايشي، كمال، 2009، دور نظرية الأوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، جامعة باتنة الجزائر، العدد السادس، ص 225.

b. وزارة الصناعة، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي للوزارة للأعوام المذكورة.

c. طالب، نضال، 2014، واقع القطاع العام للصناعات التحويلية في سورية بين ضرورات الإصلاح وخيارات المستقبل، أطروحة دكتوراه.

d. وزارة الصناعة، المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، مديرية التخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي.